

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 181 @ والعدل ، أنقذه من هذا الضلال . وقد قال سبحانه : (^ والعصر ، إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر .) (وقد قال تعالى : (^ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا ، وكانوا بآياتنا يوقنون .) (وأنتم تعلمون - أصلحكم الله - أن السنة التي يجب اتباعها ، ويحمد أهلها ، ويذم من خالفها ، هي سنة رسول الله في أمور الاعتقادات وأمور العبادات ، وسائر أمور الديانات . وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي ، الثابتة عنه في أقواله وأفعاله ، وما تركه من قول وعمل ، ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان . وذلك في دواوين الإسلام المعروفة مثل صحيح البخاري ومسلم ، وكتب السنن ، مثل سنن أبي داود ، والنسائي ، وجامع الترمذي ، وموطأ الإمام مالك ؛ ومثل المسانيد المعروفة ، كمثلى مسند الإمام أحمد وغيره . ويوجد في كتب التفاسير والمغازي ، وسائر كتب الحديث ، جملها وأجزائها ، من الآثار ، ما يستدل ببعضها على بعض ، وهذا أمر قد أقام الله له من أهل المعرفة من اعتنى به حتى حفظ الله الدين على أهله وقد جمع طوائف من العلماء الأحاديث والآثار المروية في أبواب عقائد أهل السنة ، مثل حماد بن سلمة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم في طبقتهم . ومنها ما بوب عليه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم في كتبهم ، ومثلى مصنفات أبي بكر الأثرم ، وعبد الله بن أحمد ، وأبي بكر الخلال ، وأبي القاسم الطبراني ، وأبي الشيخ الأصبهاني ، وأبي بكر الآجري ، وأبي الحسن الدار قطني ، وأبي عبد الله بن مندة ، وأبي القاسم اللالكائي ، وأبي عبد الله بن بطة ، وأبي عمر الطلمنكي ، وأبي نعيم الأصبهاني ، وأبي بكر البيهقي ، وأبي ذر الهروي ؛ وإن كان يقع في بعض هذه المصنفات من الأحاديث الضعيفة ، ما يعرفه أهل المعرفة . . .) (وقد يروي كثير من الناس في الصفات وسائر أبواب الاعتقادات ، وعامة أبواب الدين ، أحاديث كثيرة ، تكون مكذوبة موضوعة على رسول الله وهي قسمان : . منها : ما يكون كلاماً باطلاً ، لا يجوز أن يقال ، فضلاً عن أن يضاف إلى النبي . . . والقسم الثاني : من الكلام ، ما يكون قد قاله بعض السلف ، أو بعض العلماء ، أو بعض الناس ، ويكون حقاً ، أو مما يسوغ فيه الاجتهاد ، أو مذهباً لقائله فيغزى إلى النبي ، وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث ، مثل المسائل التي وصفها الشيخ أبو الفرج عبد الواحد ابن محمد بن علي الأنصاري ، وجعلها محنة يفرق فيها بين السني والبدعي ، وهي مسائل معروفة عملها بعض الكذابين ، وجعل لها إسناداً إلى رسول الله ، وجعلها من كلامه ؛ وهذا

يعلمه من له أدنى معرفة أنه مكذوب مفترى ، وهذه المسائل ، وإن كان غالبها موافقا لأصول السنة ، ففيها ما إذا خالفه الإنسان لم يحكم بأنه مبتدع ، مثل أول نعمة أنعم بها على عبده ، فإن هذه المسألة ، فيها نزاع بين أهل السنة ، والنزاع فيها لفظي ، لأن مبناها على أن اللذة يعتقبها ألم ، هل تسمى نعمة أم لا ؟ وفيها أيضا أشياء مرجوحة . .
والواجب : أن يفرق بين الحديث الصحيح ، والحديث الكذب ، فإن السنة هي الحق دون الباطل ، وهي الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة . فهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموما ، ولمن يدعي السنة خصوصا . انتهى . .

13 - بيان أنه عبرة بالأحاديث المنقولة في كتب الفقه والتصوف .

ما لم يظهر سندها وإن كان مصنفها جليلا .

قال العلامة ملا على القارى في رسالة الموضوعات : ((حديث : من قضى صلاته من الفرائض في آخر جمعة من رمضان ، كان ذلك جابرا لكل صلاة فاتته في عمره إلى سبعين سنة)) باطل قطعاً ، ولا عبرة بنقل صاحب النهاية وغيره من بقية شراح الهداية ، فإنهم